الأمم المتحدة

TD/B/68/3

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: General
21 July 2021
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية

الدورة الثامنة والستون

جنيف21 حزيران/يونيه – 2 تموز/يوليه 2021

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الثامنة والستين

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف، في الفترة من 21 حزيران/يونيه إلى 2 تموز/يوليه 2021

تقرير مقدَّم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

مقدمة 3

أولاً – الإجراءات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية 3

ألف – الأولويات المتعلقة بأقل البلدان نمواً على الطريق إلى مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً .. 3

باء – تقرير اللجنة التحضيرية إلى الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر 4

جيم – الإجراءات الأخرى التي اتخذها المجلس 4

ثانياً – الموجز المقدَّم من الرئيس 6

ألف – الجلسة العامة الافتتاحية والمناقشة العامة 6

باء – الجزء الرفيع المستوى 9

جيم – التقرير السنوي للأمين العام 15

دال – *تقرير التكنولوجيا والابتكار لعام 2021: اللحاق بركب موجات التقدّم التكنولوجي – الابتكار المقترن بالإنصاف* 16

هاء – تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية 17

واو – الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا 18

زاي – مساهمات الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي 19

ثالثاً – المسائل الإجرائية وما يتصل بها 19

ألف – افتتاح الدورة 19

باء – انتخاب أعضاء المكتب 19

جيم – إقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة 20

دال – اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض 20

هاء – تقرير اللجنة التحضيرية إلى الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر 20

واو – جدول الأعمال المؤقت لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي 21

زاي – تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية 21

حاء – جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية الحادية والسبعين لمجلس التجارة والتنمية 21

طاء – المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها 21

ياء – مسائل أخرى 22

كاف – اعتماد التقرير 22

المرفقات

الأول – جدول أعمال الدورة الثامنة والستين لمجلس التجارة والتنمية 23

الثاني – جدول الأعمال المؤقت للدورة الاستثنائية الثانية والثلاثين لمجلس التجارة والتنمية 24

الثالث – الحضور 25

مقدمة

عُقدت الدورة الثامنة والستون لمجلس التجارة والتنمية في قصر الأمم، بجنيف، في الفترة من 21 حزيران/يونيه إلى 2 تموز/يوليه 2021. وعقد المجلس، أثناء الدورة، 10 جلسات عامة في شكل افتراضي وكذلك في شكل حضوري، هي الجلسات من 1206 إلى 1215. وفي الفترة من 25 حزيران/يونيه إلى 2 تموز/يوليه 2021، أُجريت مفاوضات غير رسمية للجنة التحضيرية للدورة الخامسة عشرة للمؤتمر، وقدمت اللجنة تقارير عنها في الجلسة العامة الختامية.

أولاً- الإجراءات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية

ألف- الأولويات المتعلقة بأقل البلدان نمواً على الطريق إلى مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً

الاستنتاجات المتفق عليها 564(د-68)

إن مجلس التجارة والتنمية،

إذ يسلم بأهمية تعزيز القدرات الإنتاجية والسياسات المحلية التكميلية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع في أقل البلدان نمواً،

وإذ يلاحظ أن البلدان التي لديها مجموعة أوسع نطاقاً وأعمق من القدرات الإنتاجية هي في وضع أفضل لمواجهة آثار الصدمات المحلية والخارجية،

وإذ يلاحظ أن الجائحة الأخيرة قد أكّدت الحاجة إلى القيام بعمل عالمي من أجل الانتعاش، يتطلب الأخذ بنُهُج وتدابير متسقة وشاملة، تعكس على وجه الخصوص احتياجات أقل البلدان نمواً في مجالات التجارة والتمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات، بغية المعالجة الفعالة للأسباب الجذرية لبطء تقدُّم أقل البلدان نمواً في اتجاه خروجها من هذه القائمة، وتحقيق الانتقال السلس والمستدام، وبلوغ أهداف التنمية المستدامة،

وإذ يؤكد على أن أقل البلدان نمواً، إذا قامت بتطوير قدراتها الإنتاجية، بما في ذلك القدرات المتعلقة بتيسير التجارة والاستثمار، ستكون في وضع أفضل للدخول والمنافسة في الأسواق الدولية للسلع والخدمات، ولا سيما السلع الأكثر تطوراً ذات القيمة المضافة وما يتجاوز السلع الأساسية الأولية، ولزيادة الاستفادة من التكنولوجيا والابتكار،

1- *يوصي*، بالنظر إلى بطء تنمية القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً، بأن يجري في برنامج العمل القادم الذي سيُعتمد خلال مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً، للعقد 2022-2031، تبنّي مسألة القدرات الإنتاجية باعتبارها الإطار التنظيمي الشامل؛

2- *يشجع* الأونكتاد على مواصلة الإسهام في تنفيذ وتقييم برنامج العمل الجديد لأقل البلدان نمواً، بما في ذلك عن طريق مساعدة أقل البلدان نمواً في تحديد وتنفيذ السياسات المحلية التي من شأنها تعزيز قدراتها الإنتاجية، مع ضمان الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وشمول الجميع، بما في ذلك من أجل النساء والشباب.

الجلسة العامة 1215
2 تموز/يوليه 2021

باء- تقرير اللجنة التحضيرية إلى الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر

أسلوب عمل اللجنة التحضيرية اعتباراً من 2 تموز/يوليه 2021

المقرر 565(د-68)

وافق مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة (الختامية) 1215، المعقودة في 2 تموز/يوليه 2021، على أسلوب عمل لمفاوضات اللجنة التحضيرية للفترة الممتدة من 2 تموز/يوليه 2021 إلى حين افتتاح الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. فأولاً، سيكون الهدف من اجتماع اللجنة التحضيرية المقرر عقده في 19 تموز/يوليه 2021 هو العمل - بشرط الاستشارة - على إعداد جميع الفقرات التي يمكن حلها في المقام الأول عن طريق إجراء تعديلات في الأسلوب المستخدَم في الصياغة. وفي الفترة ما بين 2 و19 تموز/يوليه 2021، ينبغي أن تستمر المفاوضات غير الرسمية. ثانياً، سيكون الهدف هو الحصول على مشروع نص تفاوضي نظيف للموافقة عليه في نهاية الدورة الاستثنائية الثانية والثلاثين للمجلس، المقرر عقدها في الفترة من 6 إلى 8 أيلول/سبتمبر 2021. وتحقيقاً لهذه الغاية سيعقد رئيس اللجنة التحضيرية، في 25 و26 آب/أغسطس 2021، سلسلة من "الإفضاءات" سيعمل في إطارها أصدقاء الرئيس مع المندوبين لتحديد مجالات التلاقي والاختلاف فيما يتعلق بالقضايا المعلقة. ويمكن للمندوبين، قبل هذا التاريخ، أن يبدأوا في عرض وجهات نظرهم بشأن القضايا المعلقة. واستناداً إلى التعليقات الواردة من هذه الإفضاءات، سيباشر الرئيس وأصدقاء الرئيس عملية تيسيرية لبلوغ الهدف المتمثل في صياغة مشروع نص تفاوضي نظيف بحلول نهاية الدورة الاستثنائية في 8 أيلول/سبتمبر 2021. وبالنظر إلى أنه قد جرى بدرجة كبيرة، تسوية المقدمة والفصل الأول والفصل الثاني، فسيجري بعد 19 تموز/يوليه 2021 تحديد تخصيص الفقرات المتبقية المحدَّدة لكل صديق من أصدقاء الرئيس. وسيتولى الرئيس واثنان من أصدقاء الرئيس (الأرجنتين، وأيرلندا) تيسير معالجة باقي الفصل الثالث. وسيعمل صديقا الرئيس الآخران (بنما، ولبنان) على تيسير معالجة ما تبقى من الفصل الرابع.

جيم- الإجراءات الأخرى التي اتخذها المجلس

الجزء الرفيع المستوى

الأوقات الاستثنائية تتطلب اتخاذ تدابير استثنائية: اجتماع تحضيري على الطريق إلى الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً

الأولويات المتعلقة بأقل البلدان نمواً على الطريق إلى مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً

1- أيد مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة (الختامية) 1215، المعقودة في 2 تموز/يوليه 2021، الاستنتاجات المتفق عليها بشأن البند 2(ب) من جدول الأعمال، بصيغتها المعمَّمة على الأعضاء في 1 تموز/يوليه 2021 (انظر الفصل الأول، الفرع ألف، أعلاه).

تقرير اللجنة التحضيرية إلى الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر

2- وافق المجلس، في جلسته العامة 1215 أيضاً، على أسلوب عمل اللجنة التحضيرية في الفترة الممتدة من 2 تموز/يوليه 2021 إلى افتتاح الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر (انظر الفصل الأول، الفرع باء أعلاه).

3- وقدمت رئيسة مجلس التجارة والتنمية، بصفتها رئيسة اللجنة التحضيرية، تقريراً شفوياً عن التقدم المحرز بشأن مشروع النص التفاوضي للدورة الخامسة عشرة للمؤتمر. وجرى الاتفاق أثناء الدورة الثامنة والستين للمجلس، بشرط الاستشارة، على 22 فقرة إضافية. وعرضت رئيسة المجلس كذلك تقييمها للتقدم المحرز حتى الآن وللعمل الذي لا يزال معلقاً. وأشارت إلى أنه في حين أن معظم فصول مشروع النص التفاوضي يمكن تسويتها عن طريق إجراء تغييرات في الصياغة، فإن الفصل الرابع له في جوهره آفاق مستقبلية ويهدف إلى جعل الأونكتاد مؤسسة أقوى تتطلب التيسير. وهكذا، اقترحت أسلوب العمل الذي ينبغي اتباعه في إتمام المفاوضات.

تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية

4- أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة 1213، بالتقرير المتعلق بالدورة الرابعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية، كما يرد في الوثيقة TD/B/EFD/4/3.

الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا

5- أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة 1212، المعقودة في 24 حزيران/يونيه 2021، بتقرير أمانة الأونكتاد (الوثيقة TD/B/68/2).

تقرير رئيس الهيئة الاستشارية المنشأة وفقاً للفقرة 166 من خطة عمل بانكوك بشأن تنظيم الأمانة لدورات تدريبية في الفترة 2020-2021 وتأثير هذه الدورات؛ وتعيين أعضاء الهيئة الاستشارية

6- أحاط مجلس التجارة والتنمية علماً، في جلسته العامة 1213 المعقودة في 24 حزيران/يونيه 2021، بتقرير رئيس الهيئة الاستشارية للفترة 2020-2021.

7- وأعرب ممثلو العديد من المجموعات الإقليمية وكثير من المندوبين عن تقديرهم لأنشطة بناء القدرات التي نفذتها أمانة الأونكتاد عن طريق الدورات التدريبية الإقليمية والأقاليمية الرائدة والدورات القصيرة بشأن القضايا الاقتصادية الدولية. ورحبوا بكون الدورات التدريبية القصيرة السبع التي نُفّذت في الفترة المشمولة بالتقرير قد أدرجت التداعيات الاقتصادية لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في المناهج التدريبية المحدَّثة. وقد جمعت المنصة الأقاليمية لبرنامج الفقرة 166 بين واضعي السياسات، وأتاحت تنظيم تدريب المتابعة وتقاسم المنظورات الإقليمية. وقالوا إنهم يتطلّعون إلى الدورة التدريبية الأقاليمية القادمة بمجرد أن تسمح الأوضاع الصحية وأوضاع السفر بذلك.

8- ورحبت المجموعات الإقليمية والمندوبون باختيار الأرجنتين وباكستان كمكانين جديدين متعدديّ السنوات للدورات الإقليمية المستقبلية لمنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، على التوالي. ودعوا إلى مواصلة تقديم هذا البرنامج في المناطق النامية وإلى الدبلوماسيين العاملين في جنيف بغية تعزيز المعرفة وبناء القدرات، مع الاعتراف بالجودة المرتفعة لجميع الدورات التدريبية المنظَّمة في إطار برنامج الفقرة 166.

9- وأكّدت إحدى المجموعات الإقليمية على أهمية الولاية المنصوص عليها في الفقرة 166 ودعت إلى زيادة تعزيز برنامج الأونكتاد، عن طريق توفير موارد بشرية ومالية إضافية.

ثانياً- الموجز المقدَّم من الرئيس

ألف- الجلسة العامة الافتتاحية والمناقشة العامة

البيانات الافتتاحية

10- اغتنم رئيس مجلس التجارة والتنمية المنتهية ولايته (الأرجنتين) الفرصة، في ملاحظاته الأخيرة، لتوجيه الشكر إلى نائبة الأمين العام، بما في ذلك في إطار دورها الحالي بصفتها الأمينة العامة بالنيابة، على تفانيها ودعمها المستمر. كما رحب بالأمينة العامة للأونكتاد المعيَّنة حديثاً، والتي ستنضم قريباً إلى المؤسسة كأول امرأة تتولّى هذا المنصب. وشكر الوفود على دعمها له في دوره كرئيس للجنة التحضيرية، وكذلك الأمانة على مرونتها ونهْجها المنفتح بشأن مواصلة العمل في سياق الأوقات العصيبة في عام 2020. وعلى الرغم من التحديات المطروحة، حدث تقدّم على الطريق إلى الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

11- وقال إن دور الأونكتاد وولايته كانا موجودين قبل ظهور جائحة كورونا (كوفيد-19) بوقت طويل. فقد عمل الأونكتاد منذ عام 1964 على سد الفجوة التي تواجهها أقل البلدان نمواً لكي يكون الرخاء رخاءً للجميع. وأضاف أن الجائحة قد أثّرت على جميع جوانب حياة الناس والاقتصادات، وأنه بالتالي يُعرب عن تقديره للمناقشات العميقة التي أجريت بشأن تأثيرات الجائحة على التجارة والتنمية. وأشار أيضاً إلى النتائج الفنية المهنية لتقارير الأونكتاد، التي ظلت ذات توقيت مناسب وتدخل في صميم الموضوع وتقدِّم حلولاً من أجل الوفاء بولاية الأونكتاد. وتشكّل تقارير الأونكتاد مرجعاً للبحوث والمناقشات وتفيد كإسهامات في الأحداث الهامة المنتظَرة بشأن التجارة والتنمية في المنظمات الدولية المختلفة.

12- وأعربت الرئيسة الجديدة (جمهورية تنزانيا المتحدة) لمجلس التجارة والتنمية عن شكرها للرئيس المنتهية ولايته وقالت إنها تعوّل على مشاركته النشطة المستمرة كجزء من أصدقاء رئيس اللجنة التحضيرية. وأشارت أيضاً إلى أنها تأمل أن يجري الإبقاء على روح المشاركة البناءة في الوقت الذي يسير فيه العمل نحو الانتهاء من النص التفاوضي للدورة الخامسة عشرة للمؤتمر.

13- وقالت إن الأونكتاد، باعتباره ركناً من أركان ركيزة التنمية في الأمم المتحدة، له دور حيوي في مساعدة البلدان أثناء جائحة كورونا (كوفيد-19) وبعدها. وينبغي أن تركز النتائج الموضوعية للدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على التحديات الإنمائية الرئيسية الحالية. فالدورة الخامسة عشرة للمؤتمر هي الوقت المناسب للانتقال من العمل إلى النتائج، بغية تحقيق الرخاء للجميع والتعافي من الجائحة على نحو أفضل.

14- وفضلاً عن ذلك، ينبغي أن تعزز النتائج المتحقَّقة قدرة الأونكتاد على دعم البلدان النامية في سعيها إلى تحقيق التنمية عن طريق التجارة. ولما كان الأونكتاد هو نفسه الدول الأعضاء فيه، بدعم من الأمانة، فينبغي للدول الأعضاء أن تتبنى دور الأونكتاد في معالجة المدى الكامل لتحديات التجارة والتنمية التي تعوق آفاق التنمية المستدامة للبلدان النامية. وينبغي الحفاظ على الحيز السياساتي لجميع البلدان، كما ينبغي فهم هذا الحيّز وتطبيقه على نحو أفضل، في الوقت الذي يجري فيه إعادة بناء الاقتصادات من آثار الجائحة وإعادة وضع التنمية على المسار الصحيح لتجنب ضياع عقد آخر من التنمية.

15- وأشارت إلى أن إعادة وضع الاقتصادات على المسار الصحيح سيتطلب حلولاً طويلة الأجل لمعالجة أوجه الضعف المرتبطة بالديون، وكذلك مواجهة التحديات المتعلقة بتمويل التنمية. وقالت إن الأونكتاد، باعتباره جهة معنية مؤسسية في تمويل عملية التنمية، يحتاج إلى أداء دوره الكامل المكلف به.

ويمكن للأونكتاد أيضاً أن يخطط للقيام بدور هام في إيجاد استجابات عالمية فعالة من أجل التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة، وخاصة التهرب الضريبي وتجنب دفع الضرائب من جانب الشركات المتعددة الجنسيات، وذلك بتقديم إسهامات في منتدى عالمي شامل للجميع يُعنى بالتعاون الضريبي الدولي.

16- ودور النظام التجاري المتعدد الأطراف حاسم الأهمية أيضاً في ظل التباطؤ الاقتصادي العالمي الحالي. فينبغي أن تظل التجارة شاملة للجميع وقادرة على دعم مبادرات التنمية. وينبغي أن يكون الأونكتاد محفلاً معزَّزاً لمجابهة التحديات التي يواجهها النظام التجاري المتعدد الأطراف من منظور إنمائي شامل للجميع ومنصف، وأن يكون مجهزاً على نحو أفضل لدعم البلدان النامية في المشاركة في هذا النظام. وأكدت للمشاركين أنها ستبذل قصارى جهدها لضمان نجاح الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر والذي سيشكّل خطوة مهمة إلى الأمام.

17- وشكر ممثلو كثير من المجموعات الإقليمية الرئيس المنتهية ولايته على إسهامه في الاعداد للدورة الخامسة عشرة للمؤتمر، وخاصة أثناء الجائحة، ورحبوا بالرئيسة الجديدة، مشيرين إلى التزامهم تجاه الأونكتاد وإلى دعمهم لقيادتها.

18- وأعربت إحدى المجموعات الإقليمية عن توقعها بأن جزء الدورة الثامنة والستين للمجلس الذي سيُخصص لمفاوضات اللجنة التحضيرية سيسمح للوفود بالتوصل إلى اتفاق على الأقل بشأن معظم الوثيقة الختامية للمؤتمر.

19- وقالت مجموعة إقليمية أخرى، وهي تُعرب عن توقعها تحقيق نتائج ناجحة، إنه توجد حاجة إلى إعادة تأكيد ضرورة عدم ترك أحد يتخلف عن الركب. فينبغي إعادة صياغة السياسات سعياً إلى تحقيق التنمية للجميع، مع القيام أيضاً بمواجهة التحديات التي طرحتها الجائحة. وسيستغرق التعافي وقتاً طويلاً، وخاصة في البلدان التي ظلت تواجه تحديات خطيرة، مثل الصراعات والجفاف، قبل ظهور الجائحة.

20- ورحّبت الأمينة العامة بالنيابة بالرئيسة الجديدة، وأشارت إلى أن فصلاً جديداً سيُفتح للأونكتاد خلال السنوات الأربع القادمة. وأعربت بالمثل عن تقديرها للرئيس المنتهية ولايته لتعاونه وقيادته خلال الجائحة وللمفاوضات التي أجريت بشكل افتراضي.

مناقشة عامة

21- جرت المناقشة العامة في 22 و23 حزيران/يونيه 2021. وأدلى المتكلّمون الموضَّحون فيما يلي ببيانات: ممثل أفغانستان، متحدثاً باسم مجموعة الـ 77 والصين؛ وممثل الاتحاد الأوروبي، باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه؛ وممثل غواتيمالا، باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي؛ وممثل دولة فلسطين، باسم المجموعة العربية؛ وممثل الاتحاد الروسي، باسم الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية – الآسيوية؛ وممثل اليابان، باسم مجموعة الدول المتقدمة غير المنضمة إلى الاتحاد الأوروبي (جسكانز: JUSSCANNZ)؛ وممثل الفلبين؛ وممثل جمهورية كوريا؛ وممثل فيتنام؛ وممثل الصين؛ وممثل كولومبيا؛ وممثل الأرجنتين؛ وممثل مصر؛ وممثل جمهورية إيران الإسلامية.

22- وسلَّط ممثلو عدة مجموعات إقليمية الضوء على أهمية تعزيز الأونكتاد وتنشيط تعددية الأطراف والتركيز على احتياجات البلدان النامية.

23- ووجه ممثل إحدى المجموعات الإقليمية وكثير من المندوبين نداءً لتعزيز الدور المحوري للدولة في تحقيق الانتعاش الاقتصادي والالتزام بنهُج تحويلي. وأكّدوا على أهمية التركيز على الاستثمارات المباشرة، والتطوير الرقمي، وتغير المناخ، والتجارة غير المشروعة، والتدفقات المالية، وتخفيف عبء الديون من أجل المساعدة في التحرك نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما أكدوا من جديد أنه ينبغي

أن تحظى البلدان النامية بمعاملة تفضيلية وأن تتجنب الدول الأعضاء أي نوع من الأحادية بالنظر إلى أن ذلك يضر بالتنمية.

24- وشدد ممثل مجموعة إقليمية أخرى وأحد المندوبين على أنهما سيتعاونان بشأن الأسس والمبادئ لضمان أن تتسم نتائج الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر بالتركيز على اتّباع نهْج تحولي لدعم اقتصادات البلدان النامية، وعلى معالجة مواطن الضعف البيئية، وتمويل التنمية، وكذلك على إحداث تحوّل في تعددية الأطراف نفسها. ودعت مجموعة إقليمية أخرى ومندوب آخر إلى التضامن والثقة الدوليين لكيلا يتخلف أحد عن الركب ولكي يمكن للدول الأعضاء أن تقدّم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

25- وذكر ممثل مجموعة إقليمية رابعة أن الأونكتاد قد تخلّف عن الركب في السنوات الأخيرة وأن بعض نواتج الأونكتاد قد ظلت على هامش المناقشات الدولية. وينبغي أن يتمثّل الهدف المتوخَّى في إعادة قيمة الأونكتاد وتركيز الموارد على المجالات ذات القيمة المضافة الواضحة للبلدان المتلقّية لمساعدته. ودعا إلى التركيز على كل من الرقمنة، وتخفيف الديون، والاستثمار المستدام، والاقتصاد الأخضر.

26- وذكر ممثل مجموعة إقليمية أخرى ومندوب آخر أنه ينبغي أن ينشئ الأونكتاد آلية حوار بين منظمات التكامل الإقليمي بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والتغلب على الجائحة، وأن يركّز على مكافحة الكارتلات العابرة للحدود. وفيما يتعلق بالوثيقة الختامية للدورة الخامسة عشرة للمؤتمر، أكّد الممثل على أن بعض النُهُج المتعلقة بالمنظور الجنساني وحقوق الإنسان وتغير المناخ التي عرضها البعض خلال العملية التحضيرية على أنها عالمية وتحظى بتوافق الآراء ليست كذلك. إذ ينبغي أن تُؤخذ في الحسبان خصوصيات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية واقتصادات البلدان المتوسطة الدخل، كما ينبغي تضمين الوثيقة الختامية التأثير السلبي للتدابير التقييدية الأحادية.

27- وشدد ممثل مجموعة إقليمية أخرى على توقع صدور وثيقة ختامية للدورة الخامسة عشرة للمؤتمر تعكس التحولات اللازمة للتصدي للتحديات الحالية بطريقة محسوبة ومتوازنة وتؤطر لدور الأونكتاد بطريقة تعزز الكفاءة والمساواة في العمل المضطلَع به.

28- ودعا كثير من المندوبين الأونكتاد إلى تعزيز إمكانية الوصول إلى اللقاحات بشكل منصف وإلى دعم نظم الرعاية الصحية في البلدان النامية.

29- وأكد كثير من المندوبين من جديد الحاجة إلى الحفاظ على أركان عمل الأونكتاد وزيادة تطويرها، وهي البحث والتحليل، وبناء توافق الآراء على الصعيد الحكومي الدولي، والمساعدة التقنية.

30- وسلَّط العديد من المندوبين الضوء على أهمية تعزيز مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية كوسيلة لتعزيز الاقتصادات.

31- وشدد العديد من المندوبين على أنه ينبغي أن تحافظ الدول الأعضاء على المستويات الحالية للمساعدة الإنمائية الرسمية أو أن تزيدها وألا تخفضها.

32- وأكّد بعض المندوبين على الحاجة الملحة إلى أن يتناول الأونكتاد مشاكل الأمن الغذائي والزراعة.

33- وسلَّط بعض المندوبين الضوء على أنه ينبغي أن يواصل الأونكتاد التركيز على المرأة والمساواة بين الجنسين.

باء- الجزء الرفيع المستوى

(البند 2 من جدول الأعمال)

الأوقات الاستثنائية تتطلب اتخاذ تدابير استثنائية: اجتماع تحضيري على الطريق إلى الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً

34- افتتحت الأمينة العامة للأونكتاد بالنيابة المناقشات في إطار الجزء الرفيع المستوى. وتلت ذلك مناقشات حلقتي نقاش.

(أ) تأثير جائحة كورونا (كوفيد-19) على التجارة والتنمية

35- أشارت الأمينة العامة للأونكتاد بالنيابة إلى أن مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) لا يزال موضع تركيز المناقشات، وذلك بعد مرور 15 شهراً على ظهور أولى الإصابات. وقالت إنه لا توجد مساواة في توزيع اللقاحات وإمكانية الحصول عليها، ما يسمح للفيروس بالتحول وتعريض الجميع للخطر. وفضلاً عن ذلك، فبينما بدأ الاقتصاد العالمي في التحسن، ظل الانتعاش غير متساوٍ إلى حد كبير، إذ تتباين قدرة البلدان على الاستثمار في سياسات الاستجابة والتعافي تبايناً كبيراً. وقد استخدم الأونكتاد أركان عمله الثلاثة لدعم الدول الأعضاء، عن طريق البحوث والبيانات والتقارير التحليلية والمناقشات، فضلاً عن تكييف برامج التعاون التقني بغية الاستجابة للاحتياجات. وأوضحت أنه استجابةً للطلبات، جرى بانتظام تحديث البيانات الواردة في التقرير المنشور في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 بشأن تأثير الجائحة على التجارة والتنمية، وهو ما حدث على بوابة على الإنترنت تضم أكثر من 25 مؤشراً بدأت العمل اعتباراً من 31 آذار/مارس 2021.

36- وقالت إن بيانات البوابة قد كشفت عن الاختلافات الكبيرة في تأثير الجائحة على البلدان المتقدمة والبلدان النامية. وأشارت إلى أن البلدان المتقدمة ستشهد انتعاشاً أكبر في الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة بالبلدان النامية. وتشكّل الفجوة الآخذة في الاتساع بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة أمراً مثيراً للقلق، بينما ظلت التجارة في الخدمات أمراً كارثياً، وهو ما يرجع بصورة رئيسية إلى تأثير الجائحة على السياحة والطيران. وتباينت جرعات اللقاح لكل 100 شخص تبايناً كبيراً من بلد إلى آخر، مع تأخر إفريقيا كثيراً عن الآخرين، كما ارتفعت تقديرات الفقر المدقع لعامي 2020 و2021. وأبرزت الجائحة حجم التحدي الذي يواجه تحقيق أهداف اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وأوضحت أنها، على الرغم من النداءات الكثيرة التي وجهها المجتمع الدولي لزيادة التضامن، ليست متأكدة من أن المجتمع الدولي قد ارتفع إلى مستوى هذه النداءات.

37- وقد وصلت المساعدة الإنمائية المقدَّمة عن طريق لجنة المساعدة الإنمائية إلى مستوى قياسي، ولكن الزيادة بعيدة عن أن تعوّض عن حجم الانكماش في تدفقات الموارد الأخرى. ويمكن التخفيف من الديون والمديونية المتزايدة عن طريق مبادرة تعليق سداد خدمة الديون الصادرة عن مجموعة العشرين، ولكن توجد بلدان كثيرة إما أنها تواجه خطراً مرتفعاً في أن تكون مثقلة بالديون أو أنها بالفعل مثقلة بالديون. وتعكس الحقائق المعروضة مدى عدم تكافؤ الانتعاش ومدى ضعفه، وإلى أي مدى سيكون التضامن والتعاون ضروريين جداً لإيجاد مستقبل أكثر مرونة وشمولاً للجميع واستدامة.

38- ورحبت رئيسة وزراء بربادوس بتعاون الأمانة المستمر مع بربادوس، وهي البلد المضيف للدورة الخامسة عشرة للمؤتمر. ويتسم موضوع الجزء الرفيع المستوى بأنه مناسب بشكل خاص بالنظر إلى الواقع القائم حالياً والتوقعات المرجوّة من المؤتمر.

39- وأوضحت أن رحلة بربادوس إلى الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر قد بدأت في عام 2019. وكان الدافع الرئيسي الذي حدا ببربادوس إلى عرض استضافة المؤتمر هو حالة عدم التيقّن والتقلب في ساحات التفاوض الرئيسية بشأن التجارة الدولية وظهور سياسات أحادية ونفعية من جانب معظم دول العالم القوية. وقالت إنها هي والأمين العام للأونكتاد آنذاك قد دعيا إلى قيادة جريئة وحازمة من أجل تحسين آفاق التنمية في البلدان النامية. والهدف المشترك هو اغتنام الظرف الحالي في الشؤون الدولية لتعزيز قيمة تعددية الأطراف ولجعل الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر تحويلية حقاً، مع تحقيق نتائج تحويلية. وأضافت أن موضوع المؤتمر الذي جرت الموافقة عليه، وهو "من عدم المساواة والضعف إلى الرخاء للجميع"، يلخّص تطلعات هذه البلدان.

40- ولم يكن من الممكن آنذاك تصور حدوث جائحة كورونا (كوفيد-19)، ولكن تأثيرها المدمر على الاقتصاد العالمي، وعلى جميع البلدان المتقدمة والبلدان النامية، هو تذكير بالإنسانية المشتركة والمسؤولية المشتركة. إذ لا يمكن لأحد أن يكون بأمان حتى يصبح الجميع بأمان، رغم أن البعض قد لا يعترف بذلك. وفي داخل البلدان النامية، وقع عبء تدهور الاقتصادات، وقوعاً غير متناسب، على الفقراء والضعفاء والمحرومين. ويبدو أن القدرة على التعافي السريع والمستدام تقتصر على حفنة من أغنى بلدان العالم. والواقع الحالي للاستجابة لجائحة فيروس كوفيد-19 وللأزمات الوجودية الأخرى سيؤدي إلى تفاقم التفاوتات وأوجه الضعف التي تواجَه بالفعل حالياً، ما لم تحدث تغييرات نُظُمية في البنية المالية الدولية، وخاصة في معاملة الدول الجزرية الصغيرة النامية وبلدان الدخل المتوسط.

41- وأشارت إلى أنه باستثناء قلّة من الدول المتأثّرة بالصراعات، فإن أشد البلدان تأثّرا بالجائحة من الناحية الاقتصادية في عام 2020 هي البلدان الشديدة الاعتماد على السياحة والسفر، مثل بربادوس. وقد شهدت معظم بلدان منطقة البحر الكاريبي انخفاضاً مزدوج الرقم في الناتج المحلي الإجمالي. وفي أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، كانت البلدان الوحيدة التي شهدت انخفاضاً مزدوج الرقم هي الدول الجزرية الصغيرة النامية المعتمدة على السياحة. وينطبق الشيء نفسه على البلدان الناشئة والنامية في آسيا. وشهد أيضاً بلدان اثنان فقط من البلدان المتقدمة التي تعتمد بشدة على السياحة انخفاضاً كبيراً، بينما لم تسجل أي من الاقتصادات المتقدمة الأخرى انخفاضاً مزدوج الرقم. ولن تبدأ قطاعات السياحة الحيوية في الانتعاش إلا عندما يتعافى السفر الدولي بأمان. ومع ذلك، يؤدّي التوزيع غير المنصف للقاحات بشكل مروّع إلى أن يكون من الأصعب على معظم البلدان تهيئة الأوضاع الملائمة للسفر الآمن إلى الداخل.

42- ورحبت بالبادرة الطيبة الأخيرة لمجموعة السبع، رغم أن بعض البلدان ليس بوسعها البقاء حتى نهاية عام 2022 مع مستوى الانخفاضات الذي حدث في عام 2020. وقالت إن إمدادات اللقاح باهظة الأثمان، وتُدفَع عن طريق وسطاء، وهو أمر لا يمكن تحمله. وهكذا فإن بلداناً مثل بربادوس ليست في وضع يمكّنها من تأطير تنميتها على النحو المرغوب فيه بسبب المخاطر التي لا تستطيع السيطرة عليها. كما سلَّطت أزمة جائحة كوفيد-19 وأزمة المناخ الضوء على قضية الأمن الغذائي، التي تشكل مصدر قلق كبير للجزر الصغيرة المعزولة التي لا تحظى إلّا بأدنى أولوية في سلاسل التوريد. فالقدرة على إطعام الناس مقيَّدة بقواعد التجارة الدولية التي تجعل الزراعة الصغيرة الحجم غير مربحة وتجعل الاعتماد شديداً على الواردات الغذائية، مع تعرض ترتيبات التوريد والنقل الدولية للخلل، سواء بسبب جائحة كورونا (كوفيد-19) أو غيرها من الأحداث الكارثية. وقد يؤدي أيضاً استيراد معظم ما يجري استهلاكه إلى تعريض سكان هذه البلدان لمقاومة مضادات الميكروبات، والتي يمكن أن تكون أكبر تهديد صحي عالمي بحلول عام 2050. ومما يؤسف له أن عام 2050 يبدو بعيداً جداً بما لا يمكن معه اعتباره أولوية بالنسبة إلى صانعي القرار حالياً.

43- ومن ثم، فإن 'التدابير الاستثنائية للأوقات الاستثنائية' التي تحتاج إليها بلدان مثل بربادوس هي توافر حيّز للتنفّس – يتيح الحيز المالي الكافي اللازم لتخطيط تنميتها – وإجراء إصلاح شامل ذي مغزى للبنية المالية الدولية من أجل إيجاد هذا الحيّز. ومن الأمور البالغة الأهمية منح التمويل بشروط ميسَّرة لبلدان الدخل المتوسط وبلدان الشريحة العليا من الدخل المتوسط التي تحتاج إليه. وقد أبلت هذه البلدان بلاءً حسناً في جهودها الإنمائية، وهو ما حدث إلى حد كبير بفضل جهودها هي. ومع ذلك، فإن نقاط الضعف المتعددة الأبعاد والتكلفة المرتفعة لرأس المال المفروضة عليها عن طريق التصنيف الحالي المفرط في التبسيط تمنعانها فعلاً من التعامل مع نقاط الضعف على نحو مستدام. ومعيار نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هو مقياس مُشوَّه قد عفا عليه الزمن ولا يعكس حقيقة أن 70 في المائة من فقراء العالم يعيشون في بلدان الدخل المتوسط.

44- ولذلك، ينبغي أن تشمل التدابير الاستثنائية أيضاً نهْجاً أكثر حساسية إزاء الديون المرتبطة جائحة كوفيد-19. والوضع مماثل لديون الحرب بعد الحرب العالمية الثانية؛ ومن ثمّ، فإن تمويل "الحرب" على جائحة "كوفيد-19" الحالية يستحق معاملة مماثلة. وأشارت إلى أن الأولوية الملحة، في عام 2019، كانت هي جعل الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر دورة تحويلية ومدافعة عن قيمة تعددية الأطراف.

45- وفي عام 2021، تتيح الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر، باعتبارها أول مؤتمر على المستوى الوزاري يُعقَد بشأن التجارة منذ الجائحة، فرصة أكبر لإحداث تغيير. وعلى القادة السياسيين إظهار القيادة الأخلاقية الاستراتيجية دعماً للاتفاق العالمي الجديد الذي تبناه الأمين العام للأمم المتحدة. وألقت رئيسة الوزراء نظرة إلى الوراء على نشأة الأونكتاد في عام 1964، فذكَّرت أيضاً بأن الدول المستقلة حديثاً، مثل بربادوس، كانت تخرج من ربقة الاستعمار وتسعى إلى إيجاد مكان للبلدان النامية في المجتمع الدولي. وأُنشئ الأونكتاد كمحفل مكرس تحديداً للشواغل التجارية والإنمائية للبلدان النامية. وقد أدت الأوقات الاستثنائية بالأونكتاد إلى إنشاء مجموعة الـ 77، ثم مجموعة أقل البلدان نمواً. وفي سبعينات القرن العشرين، اضطلع الأونكتاد بدور قيادي في النقاش الدائر بشأن إقامة نظام اقتصادي دولي جديد. وحقق الأونكتاد الكثير عن طريق دوره في مجال الدعوة لصالح البلدان النامية، ولكن لا يزال يوجد قدر كبير من العمل الذي لم يُنجَز. ويمكن أن يكون التدبير الأكثر استثنائية في الأوقات الاستثنائية الحالية هو أن يعيد الأونكتاد اكتشاف نشاطيته الملتزمة حقاً لصالح البلدان النامية التي تواصل السعي إلى إصلاح نظام دولي لم تصممه هي أو يُصمَّم لها.

46- وعرض كبير الإحصائيين في الأونكتاد بإيجاز إحصاءات وتحليلات رئيسية من بوابة البيانات مع مؤشرات رئيسية تتيح معلومات محدَّثة تستند إلى تقرير الأونكتاد لعام 2020 المعنون، *تأثير جائحة كوفيد-19 على التجارة والتنمية: الانتقال إلى وضع طبيعي* جديد. وقال إن الأمانة سترحب بالتعليقات، إذا أُجري تحديث آخر، بشأن تحديد أي المؤشرات مفيدة بشكل خاص أو أيها تحظى بالاهتمام.

47- ورحب بعض المندوبين بعمل الأونكتاد التحليلي بشأن التأثيرات المتعددة الأبعاد لجائحة كورونا (كوفيد-19) والتوصيات المتعلقة بتحقيق انتعاش مُنصِف، وخاصة في تقرير الأونكتاد المعنون *تأثير جائحة كوفيد-19 على التجارة والتنمية*.

48- وأشار ممثلو العديد من المجموعات الإقليمية والعديد من المندوبين إلى أن الجائحة قد أدّت إلى تفاقم الاختلالات القائمة وإلى تأخير التقدم، ولم يتبق سوى ثماني سنوات لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

49- وشجعت إحدى المجموعات الإقليمية وأحد المندوبين على تسخير قوة التجارة لضمان المساواة في إمكانية الحصول على الموارد واللقاحات المأمونة والفعالة بأسعار معقولة (مثل المنافع العامة

العالمية)، بغية سد الفجوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية والتقليل إلى أدنى حد من أوجه انعدام المساواة.

50- وشددت مجموعة إقليمية أخرى على التغييرات الأساسية التي أحدثتها الجائحة. وطلب عدد من المجموعات الإقليمية والمندوبين أن يُسهم الأونكتاد في إصلاح البنية الاقتصادية والمالية الدولية، عن طريق تعزيز ولايته وجعل الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر مؤتمراً تحويلياً لضمان تحقيق انتعاش أفضل.

51- وقال عدد من المجموعات الإقليمية والمندوبين إنه ينبغي أن يؤدّي الأونكتاد دوراً مركزياً في تعزيز التضامن المتعدد الأطراف بغية التخفيف من تأثيرات الجائحة. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظت مجموعة إقليمية أخرى وعدة مندوبين أنه ينبغي إيلاء اعتبار خاص لأضعف الاقتصادات، ومن بينها الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي تضررت بشدة من الجائحة.

52- وطلبت بعض المجموعات الإقليمية وبعض المندوبين من الأونكتاد أن يواصل البحوث الموجَّهة الهادفة إلى تقديم المشورة إلى الاقتصادات النامية بشأن الانتعاش المستدام والهادف وأن يتيح منبراً للتبادل. وقالت بعض المجموعات الإقليمية وعدة مندوبين إنه توجد حاجة إلى زيادة تقاسم التكنولوجيا والمعلومات بغية الحد من أوجه انعدام المساواة وبغية تسخير الرقمنة كأداة لتحقيق الانتعاش المنصف.

53- وقالت إحدى المجموعات الإقليمية وأحد المندوبين إن سياسات التجارة الشاملة للجميع ينبغي أن تكون في صميم عملية الانتعاش لضمان التمكين الاقتصادي للنساء والشباب. وذكرت مجموعة إقليمية أخرى ومندوب آخر أن التركيز ينبغي أن ينصب أيضاً على الاعتبارات البيئية واعتبارات التنوّع الأحيائي (البيولوجي)، بما يتماشى مع مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة.

54- ودعت بعض المجموعات الإقليمية وبعض المندوبين إلى التعاون العالمي بشأن تخفيف عبء ديون أفقر البلدان، وإصلاح النظام الضريبي الدولي لوقف التدفقات المالية غير المشروعة، والاستثمار من أجل النمو المستدام، والتمويل المناخي في إطار التحول نحو اقتصاد عالمي أكثر استدامة. وأشار مندوب آخر إلى أنه يمكن أن ينضم الأونكتاد أيضاً إلى جهود منظمة العمل الدولية، في إطار الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة، لاستكشاف الخيارات المتعلقة بتعبئة التمويل الدولي من أجل الحماية الاجتماعية.

55- وذكرت بعض المجموعات الإقليمية وكثير من المندوبين أن موضوع تأثير الجائحة ينبغي أن يظل مدرجاً في جدول أعمال مجلس التجارة والتنمية. ودعت إحدى المجموعات الإقليمية إلى إيجاد ولاية قوية للأونكتاد، بما يتماشى مع تطلعات واحتياجات الجنوب العالمي، وأشارت مجموعة إقليمية أخرى إلى الحاجة إلى مواجهة الأوقات الاستثنائية باتخاذ تدابير استثنائية ملموسة ومحددة الهدف.

(ب) الأولويات المتعلقة بأقل البلدان نمواً على الطريق إلى مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً

56- قالت الأمينة العامة للأونكتاد بالنيابة، في ملاحظاتها الافتتاحية، إن آثار جائحة كوفيد-19 لا تزال محسوسة. وبالإضافة إلى الأرواح وسبل العيش التي فُقدت على الصعيد العالمي، شهدت أقل البلدان نمواً تراجعاً في التقدم الذي كان قد تحقق بشق الأنفس في مجال الحد من الفقر والمجالات الأخرى للتنمية الاجتماعية-الاقتصادية. وقد أدى ضعف القدرات الإنتاجية وعدم القدرة على تحسين الإنتاجية في القطاعات الرئيسية، مثل الصناعات التحويلية والخدمات الكثيفة التكنولوجيا، إلى تقييد وتيرة وجودة التحول الاقتصادي في معظم أقل البلدان نمواً. فحدوث توسع في القدرات الإنتاجية – الموارد الإنتاجية، والقدرة على تنظيم المشاريع، وروابط الإنتاج – يؤدّي إلى خلق فرص. وهذه المكونات الثلاثة معاً تحدد قدرة أي

بلد على إنتاج السلع والخدمات ذات الآثار الإيجابية غير المباشرة على استحداث وظائف منتجة، وعلى التعلّم التكنولوجي، وتحسين الإنتاجية وزيادة الإيرادات.

57- وقالت إن التركيز على القدرات الإنتاجية وعلى أقل البلدان نمواً في الجزء الرفيع المستوى هو بسبب مؤتمر الأمم المتحدة الخامس القادم المعني بأقل البلدان نمواً. وأظهر *تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2020: القدرات الإنتاجية للعقد الجديد* الحاجة إلى تحسين هذه القدرات لتتمكن هذه البلدان من تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد طور الأونكتاد أدوات عملية مرتكزة على البيانات لدعم أقل البلدان نمواً في الجهود الرامية إلى تحقيق التحول الهيكلي والخروج من قائمة أقل البلدان نمواً. وأوضحت أن مؤشر القدرات الإنتاجية المتعدد الأبعاد هو مؤشّر يقيس ويقيّم القدرات الإنتاجية الإجمالية للبلد والمحددات الأساسية في هذا الصدد، بغية تحديد المجالات الرئيسية التي ينبغي التركيز عليها والسياسات التي يلزم وضعها.

58- والأفضليات التجارية هي مجال مترابط وهام من مجالات السياسات لأقل البلدان نمواً. وفي حين أنها ليست دواءً سحرياً لتحقيق التنمية، فإنها تتيح فرصاً للبلدان التي ليس لديها قدرات إنتاجية كافية تمكّنها من التصدير. ويمكن للمزيج المناسب من تنظيم المشاريع، والهبات من الموارد المحلية، وإصلاحات السياسات التجارية الموجهة نحو التصدير، أن يمكّن أقل البلدان نمواً من الاستفادة من الأفضليات التجارية. وعرضت الأمينة العامة للأونكتاد بالنيابة بيانات قاعدة بيانات الأونكتاد الجديدة بشأن معدلات استخدام نظام الأفضليات المعمم في دعم البلدان في تحقيق الاستفادة الكاملة من الفرص التجارية.

59- ويقف الأونكتاد، كما هي الحال دائماً، على أهبة الاستعداد لتقديم الخبرة الفنية والدعم إلى أقل البلدان نمواً وإلى الاقتصادات الضعيفة، وخاصة في الفترة المؤدّية إلى الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر وإلى مؤتمر الأمم المتحدة الخامس.

60- وأشارت المتكلّمة الرئيسية، وهي نائبة الأمين العام للأمم المتحدة، إلى أن جائحة كوفيد-19 قد انتشرت بسرعة أقل وبحدّة أقل في أقل البلدان نمواً منها في باقي العالم. وأثنت على الاستجابة الصحية المبكرة والفعالة التي أخذ بها الكثير من هذه البلدان رغم مواردها المحدودة. غير أن الانخفاض في الاستثمار الأجنبي المباشر وفي التحويلات الأجنبية قد أثّر بشدة على أقل البلدان نمواً. فنحو نصف هذه البلدان لديها احتمال مرتفع للوقوع في ضائقة الديون أو هي واقعة فيها بالفعل. ومن المتوقع أن يكون النمو ضعيفاً. وفي الأجل القصير، يقدّر الأونكتاد أن 32 مليون شخص إضافي في أقل البلدان نمواً سيقعون في براثن الفقر المدقع.

61- وستكون للتأثيرات الطويلة الأجل للجائحة، التي لا تُعرف آثارها الكاملة بعد، عواقب مهمة على بناء القدرات الإنتاجية والتنمية في هذه البلدان. وعلى الرغم من أن مبادرة تعليق سداد خدمة الديون قد خففت من الضغوط المالية في بعض أقل البلدان نمواً، فمن الواضح أنها غير كافية. وفي الوقت نفسه فإن البلدان المتقدمة، في استجاباتها المالية، قد أنفقت للفرد الواحد أكثر مما أنفقته أقل البلدان نمواً بنحو 580 مرّة.

62- وأشارت إلى أن مواطن الضعف لدى أقل البلدان نمواً تنبع على وجه الإجمال من التحديات الهيكلية التي تواجهها ومن نُظم الإنتاج المتخلفة. ويمكن، وينبغي، للدعم الدولي أن يقوّي قوالب البناء التي تعزز تنمية القدرات الإنتاجية والتحول الهيكلي، عن طريق إضافة القيمة إلى السلع والخدمات. وهذا يعني تشجيع التحول نحو الأنشطة الاقتصادية ذات القيمة المضافة الأعلى وتيسير خلق فرص العمل في هذه القطاعات. وسيعني تحسين القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً قطْع شوط طويل في تعزيز آفاق خروج

هذه البلدان من فئة أقل البلدان نمواً (تخريجها) ودعمها في تحقيق كل من خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والرخاء للجميع.

63- وإذا لم يعالج واضعو السياسات مسائل النمو غير المتوازن، وضعف أسس الاقتصاد الكلي، والتحول الهيكلي الهش، والقدرات الإنتاجية المحدودة، فإن أقل البلدان نمواً ستستمر في التخلف عن ركب البلدان النامية الأخرى. وينبغي أن يتخذ المجتمع الدولي خطوات جريئة لضمان أن يكون في وسع أقل البلدان نمواً التعافي بسرعة والنموّ بشكل أكمل، تمشياً مع أهداف التنمية المستدامة ومع الطموحات الإنمائية الوطنية لهذه البلدان.

64- وحثت نائبة الأمين العام للأمم المتحدة الوفود على الاستفادة القصوى من الفرصة التي تتيحها الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في تشرين الأول/أكتوبر 2021. إذ يشكّل المؤتمر الوزاري حدثاً هاماً للبلدان النامية ويمكن أن يقدم إسهاماً أساسياً في عملية مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً. وينبغي أن يؤدّي برنامج العمل الجديد الذي سيُعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة الخامس إلى حفز العمل الطموح، على امتداد عقد العمل، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتشكل القدرات الإنتاجية أجزاء رئيسية من الصورة، وهي ذات أهمية حاسمة للحد من الفقر، وخلق فرص عمل، وضمان النمو الشامل للجميع، وتعزيز الاستدامة البيئية.

65- وذكرت أنه يلزم أيضاً معالجة التحديات الجديدة والناشئة، بما في ذلك أزمة المناخ، ودعم التخريج وما بعد التخريج، والوصول إلى التكنولوجيات الرقمية، وبناء القدرة على مواجهة الصدمات الصحية في المستقبل. وسيعتمد نجاح الجهود الدولية إلى حد كبير على الاتساق بين السياسات التجارية والمالية والاقتصادية والاجتماعية.

66- وركز وزير التجارة والصناعة الأنغولي، في عرضه، على التدابير الملموسة التي اتخذتها حكومة أنغولا للحد من آثار انتشار الجائحة وعلى تعزيز القدرات الإنتاجية عن طريق الإصلاحات الاقتصادية والدبلوماسية التجارية.

67- وأشار رئيس ديوان المدير العام لمنظمة التجارة العالمية إلى النتائج المختلطة لبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد 2011-2020 وقدم مقترحات في مجالات الاقتصاد الكلي والصحة والمسائل المؤسسية ترمي إلى دعم أقل البلدان نمواً خلال الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر ومؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً.

68- واقترح أحد الرؤساء المشاركين للجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً أن يُتاح لسكان أقل البلدان نمواً قبل عام 2022 إنتاج اللقاحات وجدول زمني لعمليات التلقيح. واقترح رئيس مشارك آخر للجنة التحضيرية الأخذ بتدابير عملية؛ إذ يمكن لمرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي أن يساعد في إنتاج اللقاحات وتوزيعها.

69- وقال رئيس لجنة السياسات الإنمائية التابعة للأمم المتحدة إن تعزيز القدرات الإنتاجية لأقل البلدان نمواً ينبغي أن يكون في صميم جميع السياسات الإنمائية.

70- واستجابة لعروض المتكلّمين، وجه ممثلو كثير من المجموعات الإقليمية نداءات لزيادة الدعم المقدَّم من المجتمع الدولي إلى أقل البلدان نمواً بغية الحد من جائحة كوفيد-19 والقضاء عليها في تلك البلدان وبغية إنعاش اقتصاداتها. فبدون هذا الدعم، لن تتمكن أقل البلدان نمواً من الخروج من هذه الأزمة المتصاعدة. كما دعا عدة مندوبين إلى إحداث زيادة كبيرة في الدعم والمساعدة المقدَّمين من المجتمع الدولي إلى أقل البلدان نمواً من حيث اللقاحات والتحفيز الاقتصادي، وخلصوا إلى أن مؤتمر الأمم المتحدة

الخامس المعني بأقل البلدان نمواً سيسلط الضوء على الاحتياجات الأساسية لهذه البلدان وعلى الحلول المناسبة.

جيم- التقرير السنوي للأمين العام

(البند 4 من جدول الأعمال)

71- أشارت الأمينة العامة بالنيابة إلى أنه بينما يتسم انتعاش الاقتصاد العالمي بأنه أقوى مما كان متوقعاً، يوجد كثير من التطورات المقلقة التي تؤثر على البلدان النامية والتي تفيد في توجيه أعمال الأونكتاد. والعقبات التي تواجهها البلدان النامية متعددة، وهي: بطء نشر اللقاحات في البلدان النامية؛ ومسارات النمو المتباينة؛ والزيادات في انعدام المساواة والفقر المدقع؛ والفجوة الرقمية الآخذة في الاتساع؛ وانتعاش التجارة في السلع وليس التجارة في الخدمات؛ والانخفاض الحاد في الاستثمار الأجنبي المباشر؛ والزيادة في مستويات المديونية؛ وحدوث ارتفاع في المعونة لم يعوِّض عن تقلص المصادر الأخرى لتمويل التنمية؛ وأزمة المناخ التي هي سبب قصور الجهود الدولية عن المراد. وهكذا تسترشد أعمال الأونكتاد بالهدف المتمثل في مساعدة البلدان النامية على التغلب على هذه التحديات على الجبهات المتعددة. فعمل الأونكتاد التحليلي يركّز على مساعدة البلدان على فهم تأثير الجائحة وعلى الإفادة في رسم السياسات في مجالات التجارة، والاستثمار، والتمويل، والمساواة بين الجنسين، والتكنولوجيا، والابتكار.

72- وقالت إن الأونكتاد، فضلاً عن ذلك، قد اجتمع مع منظمة التجارة العالمية لتحديد مجالات العمل التكميلية وللإسهام في النتائج المثمرة. وأكّدت على أنه يمكن للأونكتاد أيضاً أن يقدم دعماً كبيراً إلى البلدان النامية عقب عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. ويعمل الأونكتاد أيضاً بشكل وثيق مع مكتب الممثل السامي للأمم المتحدة لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية دعماً لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً.

73- وأعرب ممثل مجموعة إقليمية وأحد المندوبين عن تقديرهما لأركان العمل الثلاثة للأونكتاد. وأشارا إلى أن الأونكتاد يقدم مساعدة بالغة الأهمية تتمثل في المشورة والتحليل والدعم بشأن السياسات بغية التخفيف من التأثير السلبي للأزمة. وقالت مجموعة إقليمية أخرى إن الجهود المبذولة للربط بين أركان عمل الأونكتاد المختلفة تحظى بالتقدير، مع ملاحظة أنه يوجد مجال لمواصلة تعزيز الترابط والتلاقح فيما بين البرامج الفرعية.

74- ورحبت مجموعة إقليمية وبعض المندوبين بالعودة إلى تعددية الأطراف. وتدْخل هذه التعددية في صميم عمل الأونكتاد بشأن بناء توافق الآراء. كما أعربت المجموعة الإقليمية وعدة مندوبين عن تقديرهم لالتزام الأونكتاد منذ أمدٍ طويل بتعددية الأطراف وبناء توافق الآراء، وتقديم الخبرة الفنية دعماً لاندماج البلدان النامية في نظام التجارة العالمي، والمساعدة في استحداث نماذج التنمية الشاملة للجميع.

75- وذكرت مجموعة إقليمية وأحد المندوبين أن توثيق التعاون بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية أمر إيجابي، وخاصة فيما يتعلق بالدعم المقدَّم من الأونكتاد فيما يتصل بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وفضلاً عن ذلك، قالت المجموعة الإقليمية إنه ينبغي الحفاظ على أعمال الأونكتاد الرامية إلى دعم أقل البلدان نمواً، بالنظر إلى دعمه لها منذ أمد طويل.

76- وذكرت مجموعة إقليمية أخرى وأحد المندوبين أن توصيات الأونكتاد في مجال البحوث والتحليل والسياسات موضع تقدير، وخاصة في مجالات الديون، والتدفقات المالية غير المشروعة، والاقتصاد الرقمي، والقدرات الإنتاجية، والاستثمار. ورحبت المجموعة الإقليمية بالنداء الموجَّه من الأونكتاد لتخفيف

عبء الديون، واقتراح خطة مارشال لحشد التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية التي لم يجر الوفاء بها، وإنشاء سلطة دولية تُعنى بالديون.

77- وقالت إحدى المجموعات الإقليمية إن المساعدة التقنية وبناء القدرات المحدَّدي الهدف، وخاصة عن طريق برامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي والنظام الآلي للبيانات الجمركية، هما أمران حاسمان الأهمية، ودعت الجهات المانحة إلى زيادة الموارد المخصصة لهما. كما أن بناء القدرات لمؤسسات الأعمال البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم هي جزء أساسي من الاستجابة للأزمة.

78- وقالت مجموعة إقليمية أخرى إن الوجود المتزايد لمسألتي المنظور الجنساني وحقوق الإنسان كجزء من أعمال الأونكتاد هو موضع تقدير مرتفع، وإن كان الأونكتاد يُشجَّع على زيادة إدماج هاتين المسألتين في العمل والتحليل الموضوعيين.

79- وذكرت مجموعة إقليمية أخرى أنه ينبغي أيضاً أن يواصل الأونكتاد تحديث البيانات وتقديم التحليلات والتوصيات بشأن أفضل الممارسات في جميع مجالات المواضيع.

80- وقال أحد المندوبين إن الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر يمكن أن تساعد في انتشال السكان من هوّة الفقر وفي بناء الشراكات والتفاهم. وقال مندوب آخر إن الأونكتاد بحاجة إلى أن يعمل بمرونة في الاستجابة للتحديات الحالية بغية تمكين الضعفاء من إعادة البناء. وينبغي تمكين الأونكتاد من تحقيق أفضل النتائج الممكنة.

81- ولاحظت إحدى المجموعات الإقليمية أنه، من أجل النظر على النحو الواجب في هذا البند من جدول الأعمال، كان ينبغي توزيع تقرير قبل الاجتماع. وأشارت الأمينة العامة بالنيابة إلى أن الوقت كان محدوداً بما لا يسمح بإعداد تقرير مكتوب، بالنظر إلى الظروف الفريدة المتمثلة في التغيير في إدارة الأونكتاد في أوائل عام 2021 ومتطلبات الاستجابة للجائحة. وأضافت أن ذلك لن يحول دون إعداد تقرير في المستقبل.

دال- *تقرير التكنولوجيا والابتكار لعام 2021: اللحاق بركب موجات التقدّم التكنولوجي – الابتكار المقترن بالإنصاف*

(البند 5 من جدول الأعمال)

82- عرضت مديرة شعبة التكنولوجيا واللوجستيات في الأونكتاد النقاط البارزة في *تقرير التكنولوجيا والابتكار لعام 2021: اللحاق بركب موجات التقدّم التكنولوجي – الابتكار المقترن بالإنصاف*. وكما نوقش في التقرير، فإن الوتيرة المتسارعة لتطوير التكنولوجيات الرائدة لا تطرح فرصاً فحسب، بل تمثل أيضاً تحديات مثل إزاحة الوظائف، والاستقطاب الوظيفي، والأشكال المختلفة لانعدام المساواة. وعرضت أيضاً مؤشر الجاهزية للتكنولوجيات الرائدة، الذي يقيس القدرات الوطنية على استخدام التكنولوجيات الرائدة واعتمادها وتكييفها، وشددت على أنه بينما يتسم أداء البلدان المتقدمة بأنه أفضل على وجه الإجمال، توجد بلدان ذات أداء متفوق في صفوف البلدان النامية. ويشير وجود البلدان النامية ذات الأداء المتفوق إلى أن الاستعداد ليس مرتبطاً تماماً بمستويات التنمية. وخلصت إلى أن استجابة السياسات والتعاون الدولي ضروريان للغاية في النهوض بالابتكار وكذلك في التخفيف من المخاطر، مثل بناء قدرات وطنية أقوى في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وزيادة مشاركة المرأة في تعلّم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وتشجيع النقاش الشامل للجميع بشأن التكنولوجيات الرائدة.

83- وعرض أحد المشاركين في حلقة النقاش مبادرات وطنية شتى لتشجيع الابتكار وقال إن من الضروري تقديم المزيد من الدعم إلى بلدان الشريحة الدنيا من بلدان الدخل المتوسط وإلى بلدان الدخل

المنخفض، ولا سيما في مجال الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنمية المهارات. وذكر مشارك آخر في الحلقة أن تهيئة أوضاع مثل التصميم الواعي المصحوب بسياسات عامة مناسبة من شأنها أن تسمح للتكنولوجيات الرائدة بالحد من أوجه انعدام المساواة وليس زيادتها. وشدد عضو آخر في حلقة النقاش على أهمية التخفيف من انعدام المساواة في الوصول إلى الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين البلدان وداخلها، وأكّد على الحاجة الملحة إلى بناء القدرات في مجال التكنولوجيات الرائدة في البلدان النامية للتمكين من الانتقال إلى مسار يحقق التطوير التكنولوجي المهمّ.

84- وأثنى ممثلو عدة مجموعات إقليمية وبعض المندوبين على الأونكتاد لـ *تقرير التكنولوجيا والابتكار لعام 2021* ورحبوا بتوصيات السياسة العامة الواردة فيه، وخاصة تلك المتعلقة بتعزيز نظم الابتكار الوطنية. وشددت بعض المجموعات الإقليمية والعديد من المندوبين على ضرورة التعاون الدولي لتضييق الفجوة التكنولوجية والحد من انعدام المساواة فيما بين البلدان. كما اقترحت بعض المجموعات الإقليمية وأحد المندوبين أن يؤدّي الأونكتاد دوراً نشطاً في تيسير هذا التعاون الدولي، بما في ذلك مواصلة استعراضات العلم والتكنولوجيا والابتكار وتوسيع نطاقها.

هاء- تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية

(البند 8 من جدول الأعمال)

85- عقب عرض تقرير الدورة الرابعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية، رحب ممثلو عدة مجموعات إقليمية وبعض المندوبين بالتقرير ونوّهوا بعمل الأونكتاد باعتباره إسهاماً قيماً في المناقشات الدولية المتعلقة بتمويل التنمية. وذكّر ممثلو بعض المجموعات الإقليمية بأن العمل في هذا المجال يتماشى مع الولاية الأصلية للأونكتاد المحددة في عام 1964 والتي جرى تأكيدها وتمديد أجلها في المؤتمرات الوزارية اللاحقة. وأعرب ممثل مجموعة إقليمية أخرى عن خيبة أمله إزاء التقرير، مشيراً إلى أن أُسس عملية التحضير لدورة فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية لم يجر اتّباعها على النحو المناسب وأن القضايا التي نوقشت فيه تخرج عن ولاية فريق الخبراء الحكومي الدولي.

86- وأكّدت بعض المجموعات الإقليمية وأحد المندوبين على تأثيرات جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) على اقتصادات البلدان النامية وعلى أعباء الديون المتزايدة، ما يقوض قدرة البلدان النامية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وفي هذا الصدد، أشارت إحدى المجموعات الإقليمية إلى أن إحدى الرسائل الرئيسية للتقرير هي أنه قد يكون من الضروري معالجة الديون من أجل وضع بعض البلدان على المسار المؤدّي إلى تحقيق القدرة على تحمل الديون، وإلى التعافي من الجائحة، وإيجاد الحيّز المالي المطلوب، وإنعاش النمو الاقتصادي. ورحب أحد المندوبين بمدّ أجل مبادرة تعليق سداد خدمة الديون الصادرة عن مجموعة العشرين حتى نهاية عام 2021.

87- ولاحظت مجموعة إقليمية وأحد المندوبين أن الجائحة قد سلَّطت الضوء على الحاجة الملحة إلى إعادة التفكير في البنية الدولية الحالية لتناول الديون، بالنظر إلى أنها لا تساعد البلدان النامية على التغلب على مواطن الضعف المتعلقة بالديون، خاصة وأن النظام الحالي ليس به آلية محكمة البنية للتعامل مع الديون. ودعت المجموعة الإقليمية الأونكتاد إلى مواصلة عمله بشأن استكشاف تدابير سياسات ترمي إلى إصلاح البنية الحالية المتعلقة بالديون وإيجاد نظام نقدي ومالي متوافق مع التنمية المستدامة الشاملة للجميع.

88- وذكرت بعض المجموعات الإقليمية وبعض المندوبين أن الحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي وتعددية الأطراف في تعبئة التمويل من أجل التنمية قد جعلت من فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية منبراً أساسياً لمناقشة تحديات التمويل التي تواجه البلدان النامية، وهي تحديات لا تعد ولا تحصى، وخاصة في فترة ما بعد جائحة كوفيد-19. واعتبرت مجموعة إقليمية أخرى الدورة الخامسة عشرة

للمؤتمر فرصـــةً لتعزيز دور فريق الخبراء الحكومي الـدولي المعني بتمويـل التنميـة في مجـال دعم الاحتياجات والمصالح التمويلية للبلدان النامية.

واو- الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا

(البند 9 من جدول الأعمال)

89- في سياق الجائحة، قدم مدير شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة في الأونكتاد أمثلة محددة لأنشطة المساعدة التقنية التي يضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا. وأشار إلى أن الأنشطة تتماشى مع أهداف خطة التنمية المســتدامة لعام 2030 ومع التطلعات الإنمائية الواردة في خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063. وشملت الأعمال التي اضطلعت بها الشعبة خلال الفترة المشمولة بالتقرير ما يلي: (أ) تتبع ورصد تأثير الجائحة على القارة؛ و(ب) الإسهام في التحول الهيكلي عن طريق التصدّي للتدفقات المالية غير المشــروعة من أجل تحقيق التنمية المســتدامة في أفريقيا؛ و(ج) تعزيز التكامل الإقليمي في أفريقيا، والتدابير غير الجمركية، في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛ و(د) تعزيز تيســـير التجارة في أفريقيا؛ و(هـ) مسـاعدة البلدان الأفريقية على إدارة الديون وضـمان تلقّي الاسـتثمارات؛ و(و) دعم البلدان الأفريقية لتسخير ريادة الأعمال والعلوم والتكنولوجيا.

90- ورحب ممثل إحدى المجموعات الإقليمية بالتقرير المتعلق بالأنشـطة المضـطلع بها دعماً لأفريقيا، وشــجع على عدم ادخار أي جهد بشــأن أركان العمل الثلاثة لولاية الأونكتاد. وبالمثل، أثنت ممثلة مجموعة إقليمية أخرى ثناءً قوياً على الأعمال التي يضـــطلع بها الأونكتاد من أجل أفريقيا، مثل مؤشـــر القدرات الإنتاجية، ورسـم السـياسـات، وبناء القدرات بشـأن التدفقات المالية غير المشـروعة وتيسـير التجارة، والنتائج المتحققة، مثل اعتماد تدابير للسياسات دعماً لسلاسل القيمة الإقليمية وتعزيز تنسيق السياسات الصناعية. وأشـــارت إلى التحدي المتمثل في تحقيق التكامل الإقليمي في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والحاجة إلى استمرار المساعدة المقدَّمة من الأونكتاد، بما في ذلك من أجل التعافي من الصدمات الاقتصادية والجائحة. وأعرب ممثل مجموعة إقليمية أخرى عن تقديره بشـكل خاص لمنصـة الأونكتاد للمسـاعدة التقنية على الإنترنت، وأعرب عن رغبته في إجراء تقييم لجميع أشكال المساعدة التقنية.

91- وأعرب أحد المندوبين عن امتنانه للمســاعدة التقنية التي تلقاها بلده، بما في ذلك بشــأن التجارة الإلكترونية والتجارة والمنظور الجنسـاني ودعم مؤسـسـات الأعمال الصـغيرة والمتوسـطة الحجم. وأعرب مندوب آخر عن رغبته في تعزيز تنسيق المساعدة التقنية المقدَّمة من الأونكتاد إلى البلدان الأفريقية، مثل جمهورية أفريقيا الوسـطى، التي تحتاج إلى دعم. وبينما رحب مندوب آخر بالمسـاعدة التقنية التي تتلقّاها بلدان مختلفة من الأونكتاد، فإنه دعا إلى تقديم مســـاعدة تقنية من الأونكتاد فيما يتصـــل بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية واستئصال شأفة التدفقات المالية غير المشروعة.

92- وأشار مندوب آخر إلى أن التعاون بين أفريقيا والاتحاد الروسي قد انطلق في مجالات شتى وأنه يجري وضع خارطة طريق في هذا الصدد. وأعرب كثير من المندوبين عن تقديرهم للأونكتاد لما يقدمه من مساعدة تقنية ودعوا المجتمع الدولي إلى دعم الأونكتاد مالياً لكي يتسنى استمرار المساعدة التقنية المقدَّمة منه دعماً لأفريقيا. ودعوا الأونكتاد إلى مضاعفة جهوده لدعم أفريقيا فيما يتصل بتحقيق التكامل في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

93- وذكَّر المدير بأن المجتمع الدولي دعا إلى تحقيق انتعاش اقتصـــادي متوازن وأن الأونكتاد سـيواصـل جهوده في هذا الصـدد. ويعمل الأونكتاد أيضـاً على تعزيز مراكز التميّز، كما هي الحال في نيجيريا. وأشار كذلك إلى أن الانخفاض في الإنفاق على أفريقيا قد جاء نتيجة لآثار الجائحة المستمرة.

زاي- مساهمات الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي

(البند 10 من جدول الأعمال)

94- ناقشت الأمينة العامة للأونكتاد بالنيابة، في إطار هذا البند من جدول الأعمال، مسألة كيف أولى الأونكتاد، كجزء لا يتجزأ من أسرة الأمم المتحدة، أهمية للاستجابة لأزمة جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). وسلَّطت الضوء على التزام الأونكتاد بالإسهام والمشاركة في عملية إصلاح الأمم المتحدة وفي التقدم المحرز حتى الآن. وسلَّطت الضوء كذلك على أن الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ستكون أول مؤتمر إنمائي يُعقد منذ تفشي الجائحة ويمكن أن تسهم في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تليها، بما في ذلك المؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً، والمؤتمر السادس والعشرون للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع الأحيائي (البيولوجي).

95- وشدد ممثل إحدى المجموعات الإقليمية على أنه ينبغي زيادة تعزيز عمل الأونكتاد مع الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، وسلَّط الضوء على أن الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء هو مثال جيد لمشاركة الأونكتاد على الصعيدين الوطني والإقليمي. وذكر أن العمل المضطلَع به على الصعيدين الوطني والإقليمي ينبغي ألا يحجب أو يحل محل عمل الأونكتاد في مجالات بناء توافق الآراء، والعمل المعياري، والبحوث والتحليل. فينبغي أن تستمر أعمال الأونكتاد على امتداد أركان عمله الثلاثة، وينبغي أن يظل الأونكتاد في موقع مركزي لمواصلة الحوار بشأن إيجاد حلول عالمية للمشاكل العالمية، بما يتماشى مع آراء الدول الأعضاء وأولوياتها.

96- ورداً على ذلك، طمأنت الأمينة العامة بالنيابة المجموعة الإقليمية على أن أمانة الأونكتاد تعتزم الحفاظ بشكل كامل على جميع أركان العمل الثلاثة، بما في ذلك الولاية السياسية المتعلقة ببناء توافق الآراء، مؤكدةً على أن العمل على الصعيدين الوطني والإقليمي لن يُنجز على حساب الولاية السياسية.

97- وأشار ممثلو بعض المجموعات الإقليمية إلى الحاجة إلى إيجاد تنسيق أكبر داخل منظومة الأمم المتحدة وأعربوا عن تقديرهم لجهود الإصلاح الرامية إلى تعزيز تكامل عمل الأمم المتحدة وإلى إنشاء نظام منسِّقين مقيمين يتسم بالفعالية ويخضع للمساءلة. ورحبوا بجهود الأونكتاد في هذا الصدد. ودعوا الأونكتاد إلى زيادة التعاون مع المنظمات الشريكة على الصعيد الوطني، ما سيزيد من الكفاءة والمساءلة ويساعد في تحقيق استجابة إنمائية أكثر اتساماً بالتنسيق والترابط.

ثالثاً- المسائل الإجرائية وما يتصل بها

ألف- افتتاح الدورة

98- افتتح الدورة الثامنة والستين لمجلس التجارة والتنمية، في 21 حزيران/يونيه 2021، السيد فيديريكو فيليغاس (الأرجنتين)، الرئيس المنتهية ولايته للمجلس في دورته السابعة والستين.

باء- انتخاب أعضاء المكتب

(البند 1(أ) من جدول الأعمال)

99- قال الرئيس المنتهية ولايته للمجلس، في جلسته العامة (الافتتاحية) 1206، المعقودة في 21 حزيران/يونيه 2021، إنه يعتبر أن مجلس التجارة والتنمية يود أن ينتخب بالتزكية لمنصب الرئيس القادم

للمجلس المرشح المتقدِّم إلى المنصب. وهكذا انتخب المجلس السيدة ميمونة كيبينغا تاريشي (جمهورية تنزانيا المتحدة) رئيسة للمجلس في دورته الثامنة والستين.

100- وقام المجلس، في جلسته العامة (الافتتاحية) 1206 أيضاً، المعقودة في 21 حزيران/يونيه 2021، بانتخاب أعضاء مكتب المجلس في دورته الثامنة والستين. وسيجري بعد ذلك تناول الترشيحات المعلقة. وتبعاً لذلك، كان أعضاء المكتب المنتخبون كما يلي:

الرئيس:	السيدة ميمونة كيبينغا تاريشي (جمهورية تنزانيا المتحدة)
نواب الرئيس:	السيد واقف صادقوف (أذربيجان)
	السيد هيكتور فيرخيليو ألكانتارا (الجمهورية الدومينيكية)
	السيد إسماعيل باغائي هامانة (جمهورية إيران الإسلامية)
	السيد مايكل غافي (أيرلندا)
	السيد أوهارا كينيا (اليابان)
	السيد كليوبا مايلو (كينيا)
	السيد سليم بدورة (لبنان)
	السيد توماس ناوتا (هولندا)
المقرر:	السيدة ديبورا ماريا بونسيه دي غونتير (غواتيمالا)

101- ووفقاً للممارسة المرعيّة، وافق المجلس على إشراك منسقي المجموعات الإقليمية للأونكتاد مشاركة كاملة في أعمال مكتب المجلس.

جيم- إقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة

(البند 1(ب) من جدول الأعمال)

102- أقر مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة (الافتتاحية) 1206 أيضاً، جدول الأعمال المؤقت للدورة، كما يرد في الوثيقة TD/B/68/1 (انظر المرفق الأول)[(1)].

دال- اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض

(البند 1(ج) من جدول الأعمال)

103- اعتمد مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة (الختامية) 1215، المعقودة في 2 تموز/يوليه 2021، تقرير المكتب عن وثائق تفويض الممثلين المشاركين في الدورة الثامنة والستين للمجلس، على النحو الوارد في الوثيقة TD/B/68/L.2.

هاء- تقرير اللجنة التحضيرية إلى الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر

(البند 6 من جدول الأعمال)

جدول الأعمال المؤقت للدورة الاستثنائية الثانية والثلاثين لمجلس التجارة والتنمية

104- وافق مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة 1215 أيضاً، على جدول الأعمال المؤقت لدورته الاستثنائية الثانية والثلاثين، بصيغته التي جرى تقاسمها إلكترونياً أثناء الاجتماع المعقود في 2 تموز/يوليه 2021، بما في ذلك البنود المقترحة للإحالة (انظر المرفق الثاني).

(1) وافق المكتب الموسع للمجلس، في 29 نيسان/أبريل 2021، على موضوع البند 2 من جدول الأعمال، الجزء الرفيع المستوى، كما يلي: الأوقات الاستثنائية تتطلب اتخاذ تدابير استثنائية: اجتماع تحضيري على الطريق إلى الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً (أ) تأثير جائحة كوفيد-19 على التجارة والتنمية؛ و(ب) الأولويات المتعلقة بأقل البلدان نمواً على الطريق إلى مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً.

واو- جدول الأعمال المؤقت لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

(البند 7 من جدول الأعمال)

105- في الجلسة العامة 1215، أشار رئيس مجلس التجارة والتنمية إلى أن أعضاء المجلس ليسوا مستعدين لاتخاذ إجراء بشأن جدول الأعمال المؤقت لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، واقترح أن يُحال النظر في هذا البند إلى الدورة الاستثنائية الثانية والثلاثين للمجلس.

زاي- تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية

(البند 8 من جدول الأعمال)

106- في الجلسة العامة 1215 أيضاً، أشار رئيس المجلس إلى أن أعضاء المجلس ليسوا مستعدين لاتخاذ إجراء بشأن جدول الأعمال المؤقت لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية، واقترح بالمثل أن يُحال النظر في هذا البند إلى الدورة الاستثنائية الثانية والثلاثين للمجلس.

حاء- جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية الحادية والسبعين لمجلس التجارة والتنمية

(البند 11 من جدول الأعمال)

107- أشار رئيس المجلس، في جلسته العامة 1215 أيضاً، إلى أن أمانة الأونكتاد قد اقترحت إرجاء النظر في هذا البند إلى الدورة الاستثنائية الثانية والثلاثين للمجلس.

طاء- المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها

(البند 12 من جدول الأعمال)

تقرير رئيس الهيئة الاستشارية المنشأة وفقاً للفقرة 166 من خطة عمل بانكوك بشأن تنفيذ الأمانة لدورات تدريبية في الفترة 2020-2021 وتأثيرها ذي الصلة؛ وتعيين أعضاء الهيئة الاستشارية

108- انتخب المجلس، في جلسته العامة 1213، المعقودة في 24 حزيران/يونيه 2021، أعضاء الهيئة الاستشارية لمدة سنة واحدة، لعام 2022/2021، كما يلي: السيد شعيب تيموري (أفغانستان)، والسيدة رافيسا لليشي (ألبانيا)، والسيد فيديريكو فيليغاس بيلتران (الأرجنتين)، والسيد خوسيه فالينسيا أموريس (إكوادور)، والسيد أحمد إيهاب عبد الأحد جمال الدين (مصر)، والسيد محمدو م. أ. كاه (غامبيا)، والسيد كليوبا ميلو (كينيا)، والسيدة تيوتا آغاي - دمجة (مقدونيا الشمالية)، والسيد إدريس الخنجري (عمان)، والسيد خليل هاشمي (باكستان)، والسيد هيكتور كونستانت روساليس (جمهورية فنزويلا البوليفارية).

109- ووافق المجلس أيضاً، وفقاً للممارسة المتَّبعة في الماضي، على أن يرأس رئيس المجلس الهيئة الاستشارية للفترة نفسها.

تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة 76 من النظام الداخلي للمجلس

110- لم تُعرض على المجلس أي طلبات جديدة لينظر فيها. وترد في الوثيقة TD/B/IGO/LIST/11 قائمة بالهيئات الحكومية الدولية البالغ عددها 115 التي تتمتع حالياً بمركز لدى الأونكتاد.

تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة 77 من النظام الداخلي للمجلس

111- لم تُعرض على المجلس أي طلبات جديدة لينظر فيها. وترد في الوثيقة TD/B/NGO/LIST/27 قائمة بالمنظمات غير الحكومية البالغ عددها 242 التي تتمتع حالياً بمركز لدى الأونكتاد.

استعراض الجدول الزمني للاجتماعات

112- وافق المجلس، في جلسته العامة 1215 المعقودة في 2 تموز/يوليه 2021، على الجدول الزمني للاجتماعات للنصف الثاني من عام 2021، والجدول الزمني المؤقت للاجتماعات لعام 2022 ، على النحو الوارد في ورقة غير رسمية مؤرخة 1 تموز/يوليه 2021، أخذت في الحسبان الاقتراحات المقدَّمة من المكتب الموسع للمجلس في اجتماعه المعقود في 29 حزيران/يونيه 2021[2].

استعراض قوائم الدول الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة 1995(د-19)

113- وافق المجلس، في جلسته العامة 1215 على الطلب المقدَّم من جمهورية كوريا، الذي أقرّته المجموعة باء، وبموافقة مجموعة آسيا - المحيط الهادئ، لنقلها من الدول الواردة في القائمة "ألف" إلى الدول الواردة في القائمة "باء" المرفقة بقرار الجمعية العامة 1995(د-19)[3].

الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس

114- أُبلغ المجلس، في جلسته العامة 1215، بأن الإجراءات التي اتُخذت في دورته الثامنة والستين لا يترتب عليها أي آثار مالية إضافية.

ياء- مسائل أخرى

(البند 13 من جدول الأعمال)

115- لم تُعرض أي مسائل أخرى على المجلس للنظر فيها.

كاف- اعتماد التقرير

(البند 14 من جدول الأعمال)

116- اعتمد مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة (الختامية) 1215، المعقودة في 2 تموز/يوليه 2021، تقريره الذي يتضمن الموجز المقدَّم من الرئيس عن جميع البنود الموضوعية، والاستنتاجات المتفق عليها في إطار البند 2(ب)، وجدول الأعمال المؤقت للدورة الاستثنائية الثانية والثلاثين للمجلس الذي ووفق عليه في إطار البند 6، والإجراءات الأخرى التي اتخذها المجلس، بما في ذلك بشأن المسائل الإجرائية والمسائل المتصلة بها، كما يعكس التقرير مداولات الجلسة العامة الختامية. وأذن المجلس كذلك للمقررة بأن تضع على النحو المناسب، تحت سلطة الرئيس، الصيغة النهائية للتقرير المقدَّم إلى الجمعية العامة، مع أخذ مداولات الجلسة العامة الختامية في الحسبان.

(2) سيصدر الجدول الزمني الرسمي للاجتماعات بوصفه الوثيقة TD/B/INF.251.

(3) ستُنشَر القائمة المحدَّثة للعضوية بوصفها الوثيقة TD/B/INF.250.

المرفق الأول

جدول أعمال الدورة الثامنة والستين لمجلس التجارة والتنمية

1- المسائل الإجرائية:

(أ) انتخاب أعضاء المكتب؛

(ب) إقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة؛

(ج) اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض.

2- الجزء الرفيع المستوى.

3- مناقشة عامة.

4- التقرير السنوي للأمين العام.

5- *تقرير التكنولوجيا والابتكار لعام 2021: اللحاق بركب موجات التقدّم التكنولوجي – الابتكار المقترن بالإنصاف*.

6- تقرير اللجنة التحضيرية إلى الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر.

7- جدول الأعمال المؤقت لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي.

8- تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية.

9- الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا.

10- مساهمات الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي.

11- جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية الحادية والسبعين لمجلس التجارة والتنمية.

12- المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها:

(أ) تقرير رئيس الهيئة الاستشارية المنشأة وفقاً للفقرة 166 من خطة عمل بانكوك بشأن تنفيذ الأمانة لدورات تدريبية في الفترة 2020-2021 وتأثيرها ذي الصلة؛ وتعيين أعضاء الهيئة الاستشارية؛

(ب) تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة 76 من النظام الداخلي للمجلس؛

(ج) تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة 77 من النظام الداخلي للمجلس؛

(د) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات؛

(هـ) استعراض قوائم الدول الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة 1995(د-19)؛

(و) الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس.

13- مسائل أخرى.

14- اعتماد التقرير.

المرفق الثاني

جدول الأعمال المؤقت للدورة الاســـتثنائية الثانية والثلاثين لمجلس التجارة والتنمية

1- إقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة.

2- الأعمال التحضيرية للدورة الخامسة عشرة للمؤتمر:

- تقرير اللجنة التحضيرية.

3- جدول الأعمال المؤقت لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي.

4- جدول الأعمال المؤقت لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية.

5- جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية الحادية والسبعين لمجلس التجارة والتنمية.

6- المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها:

(أ) تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة 77 من النظام الداخلي للمجلس؛

(ب) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات.

7- مسائل أخرى.

8- اعتماد تقرير مجلس التجارة والتنمية.

المرفق الثالث

الحضور*

1- حضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في مجلس التجارة والتنمية:

الاتحاد الروسي
إثيوبيا
أذربيجان
الأرجنتين
الأردن
أفغانستان
إكوادور
ألبانيا
ألمانيا
الإمارات العربية المتحدة
إندونيسيا
أنغولا
أوروغواي
أيرلندا
إيطاليا
باكستان
البحرين
البرازيل
بربادوس
البرتغال
بلجيكا
بلغاريا
بنغلاديش
بنما
بوتان
بوتسوانا
بوركينا فاسو
بولندا
بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)
بيلاروس
تايلند
تركمانستان
تركيا
تشيكيا
توغو
تونس
غابون
جامايكا
الجزائر
جمهورية أفريقيا الوسطى
الجمهورية الدومنيكية
إيران (جمهورية – الإسلامية)
جمهورية تنزانيا المتحدة
جمهورية كوريا
جمهورية مولدوفا
جنوب أفريقيا
جيبوتي
دولة فلسطين
دولة قطر
رومانيا
زامبيا
زمبابوي
سلوفينيا
السودان
سيري لانكا
صربيا
الصين
العراق
غامبيا
غواتيمالا
فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)
الفلبين
فييت نام
قيرغيزستان

* تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركين المسجَّلين. وللاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/68/INF.1.

كابو فيردي
كازاخستان
كمبوديا
كندا
كوبا
كوت ديفوار
كولومبيا
الكونغو
الكويت
كينيا
لاتفيا
لبنان
ليسوتو
مالي
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المغرب
مقدونيا الشمالية
المكسيك
ملاوي
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
موريشيوس
موزامبيق
ميانمار
ناميبيا
النمسا
نيبال
نيجيريا
نيكاراغوا
هايتي
الهند
هندوراس
هولندا
اليابان
اليونان

2- وحضر الدورة العضوان التاليان في المؤتمر من غير أعضاء المجلس:

جزر البهاما
النيجر

3- وحضر الدورة ممثلو المنظمات الحكومية الدولية التالية:

الصندوق الدولي للسلع الأساسية
مجلس التعاون لدول الخليج العربية
الاتحاد الأوروبي
المنظمة الدولية للفرنكفونية
منظمة التعاون الإسلامي

4- وكانت أجهزة وهيئات وبرامج الأمم المتحدة التالية مُمثَّلة في الدورة:

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

5- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات المعنية التالية مُمثلةً في الدورة:

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)
منظمة التجارة العالمية

6- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثَّلة في الدورة:

الفئة العامة

الشبكة الدولية لتوحيد شهادات التعليم العالي
جميعة التنمية الدولية
منظمة القرية السويسرية